بمقررات الرباط التي ترفض الحل الجزئي وتؤكد ضرورة تحرير الاراضي العربية واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية » . غير ان معطيات المرحلة تشير الى ان الهدف من تحرك كيسنجر وسياسة الخطوة ــ خطوة التي يتبعها مقصود بها مصر دون غيرها بالقامها مكسبا اقليميا يتيح لاميركا واسرائيل كذلك امتصاص ايجابيات حرب تشرين واطالة أجل الاحتلال . وأكثر من ذلك فان الثمن الذي يمكن ان تناله اسرائيل مقابل انسحابها من بعض الاراضي المصرية وهو انهاء مصر لحالة الحرب معها سواء أكان هذا الانهاء من خلال تعهد معلن او ممارسة فعلية ، سيجعل اسرائيل قادرة على الانفراد ببقية الجبهات في وضع أكثر قدرة على المساومة وفرض الشروط . ولا يخفي المسؤولون الاسرائيليون مثل هذا الاتجاه في سياستهم الرسمية المعلنة ، ففي تصريح ادلى به اسحق رابين ، رئيس الوزراء الاسرائيلي ، للاذاعة الاسرائيلية (٢/٢٣) قال « انني اؤمن بأن المشكلة الاساسية هي التوصل الى تفاهم بين اسرائيل والدول العربية ، او على الاقل دولة عربية واحدة ... ومن دون تبديل في مواقف الدول العربية ، او دولة عربية واحدة على الاقل ، تجاه اسرائيل لا يمكن ان يطرأ أي تحول ... ولدى هذه الحكومة في كل ما يتعلق بالتسوية المصرية ــ الاسرائيلية تفويض كامل لاتخاذ أي قرار تؤمن الحكومة بأنه يقرب السلام » .

تزداد هذه القناعة رسوخا من خلال الاطلال على العلاقة المصرية ــ الاميركية النامية باستمرار، فاميركه التي صنفت تاريخيا بأنها العدو رقم واحد لحركة الجماهير العربية التحررية ونضالها الاجتماعي بدأت تلقى في مصر معاملة الدولة « الاكثر رعاية » ، وما « العزيز هنري » الا الترميز الاكثر كثافة لهذه العلاقات المادية النامية باستمرار . وخلال اسبوع واحد من الفترة التي تغطيها هذه الشهريات ، برزت ثلاثة احداث ذات مدلول خاص تشير الى منحى تطور العلاقات المصرية ــ الاميركية . فقد ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط (٢/٩) ان هوارد كلارك ، رئيس مجلس ادارة اميركان اكسبرس الذي كان يزور القاهرة آنذاك وقع اتفاقا لانشاء شركة مشتركة بين شركته والمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق يبلغ رأسمالها اربعة ملايين دولار مناصفة بين الجانبين. وفي ٢/١١ ذكرت « الاهرام » ان وفدا اميركيا من رؤساء مجالس ادارة ٢٥ شركة عالمية سيصل القاهرة لاجراء محادثات في مجالات التخطيط والصناعة والنقل والتجارة والمواصلات ، حول المشروعات المشتركة التي يمكن تنفيذها في مصر . وفي ٢/١٣ وقع كيسنجر في القاهرة مع اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر ، اتفاقية التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة التي تقدم اميركه بمقتضاها قرضا قيمته ٨٠ مليون دولار الى مصر لتمويل الواردات من المعدات الزراعية والصناعية وقطع الغيار والسلع الاساسية والخدمات الضرورية المتعلقة بتنشيط وتوسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد المصري ، وسيتم سداد القرض على ٤٠ عاما مع عشر سنوات سماح بفائدة قدرها ٢٪ سنويا خلال فترة السماح و٣٪ بعد ذلك (الاهرام ٢/١٤) .

هذه المواقف المصرية وطبيعة العلاقات تثير بلا شك نوعا من الارتياب حول تماثل الخطين الفلسطيني والمصري . وقد عبرت « فلسطين الثورة » المجلة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية (٢/٢٣) عن هذه الشكوك عندما أعلن الرئيس السادات للواشنطن بوست انه « مستعد للموافقة على تدويل القدس بكل قطاعاتها كحل بديل لقيام سيادة عربية على القدس العربية وحدها » (الاهرام ٢/١٨) فكتبت المجلة : « بأي حق يطالب عربي مسؤول ان تدول مدينة القدس ؟... لقد قلنا منذ البداية ان المخطط الامبريالي التصفوي يستهدف فلسطين وشعب فلسطين ، ودعاة التدويل يسيرون في هذا المخطط ... والمسألة باختصار شديد ان هناك صفقة أعدها كيسنجر ثمنها وطن الشعب الفلسطيني وثمنها القدس . فمقابل كل قطعة ارض تعود من سيناء يجب ان يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني من وطنه ومن حقوقه ومن قدسه وقدس كل العرب . فليس من قبيل المصادفة ان يتحدث « مسؤول عربي كبير » عن موافقته على تدويل القدس ، بينما كيسنجر يضع مع رئيسه فورد اللمسات النهائية على التسوية الجزئية في سيناء.. ان ما يعتبرونه خطوة عسكرية هو تسوية جزئية تقترن باعلان انهاء حالة الحرب بين مصر والعدو